

Distr.: General
5 June 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

موجز

يتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومشورتها وتوصياتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2025. ولا تزال اللجنة تضح في اعتبارها أن الأمين العام دعا في مبادرة الإصلاح التي اتخذها إلى عدة أمور منها تعزيز المساءلة. وتدرك اللجنة أيضاً أن وجود نظام فعال للرقابة يمكن أن يرسخ آلية المساءلة المعززة. وتحقيقاً لذلك، تتوقع اللجنة أن يواصل المكتب استعراض نموذج عمله لكي يتكيف مع البيئة المتغيرة، ويشمل ذلك قياس أدائه واستجابته لأثر المخاطر الناشئة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/50

280624 140624 24-09995 (A)



أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة استعراضًا للميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2025، وفقا للفقرتين 2 (ج) و (د) من اختصاصاتها (انظر قرار الجمعية العامة 275/61، المرفق). وتتمثل مسؤولية اللجنة في هذا الصدد في استعراض الميزانية المقترحة للمكتب، مع أخذ خطة عمله في الحسبان، وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة ومشورتها وتوصياتها المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2025، لكي تنظر فيها كل من اللجنة الاستشارية والجمعية العامة.

2 - وعرضت شعبة تخطيط البرامج والميزانية باب الرقابة الداخلية من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 (A/79/6 (Sect. 30)) على اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وتلقت اللجنة أيضا معلومات تكميلية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتعرب اللجنة عن تقديرها لسرعة الشعبة في الاستجابة ولتعاون المكتب في توفير المعلومات اللازمة.

ثانيا - استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2025

أولويات المكتب لعام 2025

3 - أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخل اللجنة بأن الأولويات الرئيسية لميزانية عام 2025 تشمل استعراض ما يلي: (أ) تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بركائز الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ و (ب) تعزيز ثقافة المنظمة؛ و (ج) إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، بما في ذلك إدارة مخاطر الغش والفساد؛ و (د) إدارة مرحلة الخفض التدريجي للبعثات؛ و (هـ) تعزيز نظام الحماية من الانتقام (حماية المبلغين عن المخالفات). وتظل هذه الأولويات متسقة مع أولويات عام 2024. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب خطط للاضطلاع بمبادرات شاملة في عام 2025 من قبيل: (أ) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) تنفيذ استراتيجيات الأمين العام بشأن المساواة بين الجنسين، والمساواة العرقية، والاستدامة البيئية، وإدماج منظور الإعاقة، والبيانات.

4 - وأبلغ المكتب اللجنة بأنه، سعيا إلى تحقيق تلك الأولويات والأهداف، يعتمز التركيز على كفاءة تزويد الموظفين بالمعارف والمهارات اللازمة لتحقيق النتائج المتوقعة، من قبيل ما يلي: (أ) تعزيز استخدام الإدارة المركزية للمخاطر في التخطيط لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم والتفتيش؛ و (ب) تعزيز منهجية قياس أثر توصيات مراجعي الحسابات؛ و (ج) تعزيز التوجيه فيما يتعلق بعمليات تقييم البرامج من حيث المواضيع والنواتج؛ و (د) تعزيز التوجيه بشأن استخدام الدراسات التحليلية للبيانات من أجل تحسين التخطيط للتحقيقات وبالتالي تحسين توقيتها.

5 - وتواصل اللجنة ملاحظة مبادرات المكتب وتتطلع إلى ما يلي: (أ) تقييم المكتب واستنتاجاته فيما يتعلق بتحقيق تلك الأولويات؛ و (ب) استمرار فهم ترابط أولويات المكتب من سنة إلى أخرى وترابطها مع المنهجية القائمة على المخاطر؛ و (ج) مساهمة المكتب في تحقيق أهداف الأمين العام؛ و (د) وضع مؤشرات النواتج وقياسها.

6 - وأبلغت اللجنة أنه خلال فترة عام 2025: (أ) تعترم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بما عدده 64 مهمة، وهو نفس عدد المهام لعام 2024⁽¹⁾؛ و (ب) تعترم شعبة التفتيش والتقييم الاضطلاع بما عدده 9 مهام، مقارنة بما عدده 10 مهام كانت مقررة لعام 2024؛ و (ج) تتوقع شعبة التحقيقات فتح 488 تحقيقاً (110 قضايا متوقعة للميزانية العادية) مقارنة بما عدده 329 تحقيقاً كانت متوقعة لعام 2024. وكما هو مبين أدناه، كان هناك تزايد في قضايا التحقيق المتراكمة. وأشار المكتب كذلك إلى أنه طبق نهجا قائماً على تقييم المخاطر في اختيار المهام المقررة. ويختلف هذا النهج من شعبة إلى أخرى ويرد وصفه بمزيد من التفصيل أدناه.

الاحتياجات من الموارد

7 - بلغ مجموع الموارد المتوقعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2025 من موارد الميزانية البرنامجية (قبل إعادة تقدير التكاليف)، ومن الموارد الأخرى المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية ما قدره 72 054 900 دولار، مقارنة بمبلغ 70 372 900 دولار لعام 2024، أي بزيادة قدرها 1 682 000 دولار، أو ما نسبته 2,4 في المائة إجمالاً. وانخفضت الموارد المتصلة بالوظائف بما عدده 6 وظائف و 297 وظيفة إلى 291 وظيفة؛ وكان الانخفاض كله في فئة الموارد المقررة الأخرى (انظر الجدول 1).

الجدول 1

إجمالي الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المخصصة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسب مصدر التمويل (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد المتصلة بالوظائف		الموارد المالية		الفرق		النسبة المئوية من		اعتمادات		تقديرات		مجموع ميزانية	
الفرق		الفرق		الفرق		النسبة المئوية من		اعتمادات		تقديرات		مجموع ميزانية	
النسبة المئوية	عدد الوظائف	المعتمد المقترح	المعتمد المقترح	النسبة المئوية	المبلغ	عام 2025	عام 2025	عام 2024	عام 2025	عام 2025	عام 2024	عام 2025	عام 2025
0,0	-	116	116	6,0	1 500,0	36,6	26 337,3	24 837,3	24 837,3	26 337,3	24 837,3	36,6	26 337,3
(4,4)	(6)	130	136	0,6	182,0	44,5	32 073,2	31 891,2	31 891,2	32 073,2	31 891,2	44,5	32 073,2
0,0	-	45	45	0,0	-	18,9	13 644,4	13 644,4	13 644,4	13 644,4	13 644,4	18,9	13 644,4
(2,0)	(6)	291	297	2,4	1 682,0	100	72 054,9	70 372,9	70 372,9	72 054,9	70 372,9	100	72 054,9

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 (A/79/6 (Sect.30)) وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة. وقد عدلت الأرقام الواردة تحت الأنصبة المقررة الأخرى لتعكس الأجزاء ذات الصلة من ميزانيتين سنويتين تستخدمان الفترة المالية الممتدة من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه.

8 - ويعرض الجدول 2 الميزانية العادية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2025 مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2024. وتقدر الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2025

(1) يرجى ملاحظة أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أشارت في الفقرة 17 من تقريرها عن الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/95) إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أبلغ عن 72 مهمة مؤقتة. وقد عدّل هذا العدد منذ ذلك الحين ليصبح 64 مهمة.

(الميزانية العادية) بمبلغ قدره 26 337 300 دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، وهو ما يعكس زيادة قدرها 1 500 000 دولار، أو ما نسبته 6,0 في المائة، مقارنة بالاعتمادات البالغة 24 837 300 دولار المرصودة لعام 2024. وعلى الرغم من أن الموارد المتعلقة بالوظائف ظلت ثابتة لتغطي 116 وظيفة، فإن هناك زيادة بنسبة 22,2 في المائة في ميزانية شعبة التحقيقات لأن الموارد الجديدة المطلوبة للوظائف في شعبة التحقيقات ستُنشأ كوظائف للمساعدة المؤقتة العامة، لا كوظائف ثابتة.

الجدول 2

الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المدرجة في الميزانية العادية، حسب البرنامج (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد المتصلة بالوظائف		الموارد المالية					
الفرق	المعتمد المقترح	الفرق			النسبة المئوية من		
		عدد الوظائف	النسبة المئوية	المبلغ	تقديرات	اعتمادات	
النسبة المئوية	عام 2025	عام 2024	عام 2025	عام 2025	عام 2024	عام 2024	
0,0	8	8	0,8	13,7	6,6	1 730,1	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
0,0	101	101	6,8	1 472,1	87,5	21 582,9	باء - برنامج العمل
0,0	44	44	(0,2)	(23,9)	37,3	9 841,1	البرنامج الفرعي 1 المراجعة الداخلية
0,0	24	24	(0,1)	(4,0)	19,0	4 998,8	البرنامج الفرعي 2 التفتيش والتقييم
0,0	33	33	22,2	1 500,0	31,3	6 743,0	البرنامج الفرعي 3 التحقيقات
0,0	7	7	0,9	14,2	5,8	1 524,3	جيم - الدعم البرنامجي
0,0	0	116	6,0	1 500,0	100,0	24 837,3	المجموع

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 (A/79/6 (Sect. 30)) وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة.

9 - وتسلم اللجنة بأنه من الأنسب أن يكون النظر في مقترحات ميزانية المكتب، فيما يتعلق بالمستوى المحدد لرتب وظائف المكتب وطلبات الموارد غير المتصلة بالوظائف، ضمن اختصاص اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولذلك ستركز اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في استعراضها وتعليقاتها ومشورتها على نطاق اختصاصاتها فيما يتصل بتخطيط عمل المكتب وعملية وضع ميزانيته.

ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة

10 - كما هو مبين في الجدول 2، تبلغ الموارد المالية لعام 2025 في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة ما قدره 1 743 800 دولار. وتبلغ حصة التوجيه التنفيذي والإدارة من مجموع الميزانية البرنامجية 6,6 في المائة، أي ما يمثل زيادة نسبتها 0,8 في المائة مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2024، وإن كان من المتوقع أن تظل الموارد المتصلة بالوظائف عند المستوى نفسه. ووفقاً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، تهدف الزيادة المقترحة إلى تحسين قدرات وكيالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية على القيام بعمليات تخطيط

استراتيجي قائم على المخاطر ورصد وضمان الأنشطة الصادر بها تكليف، وإجراء مشاورات ومناقشات بشأن المخاطر مع كبار قادة كيانات الأمم المتحدة.

11 - وتؤيد اللجنة الميزانية المقترحة للتوجيه التنفيذي والإدارة على النحو المبين في الجدول 2.

باء - برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

المراجعة الداخلية

أولويات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

12 - أبلغت اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات قد حددت في عام 2025 خمس مبادرات للمساهمة في تحقيق أهداف مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهي: (أ) الاضطلاع بأنشطة مراجعة داخلية من أجل التوصية بإدخال تحسينات على إجراءات الرقابة الرئيسية؛ و (ب) دعم الجهود التي تبذلها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لتعزيز نظام المساءلة في الأمانة العامة؛ و (ج) التركيز على إدارة البيانات وأمن البيانات من خلال تحديد ورصد مهام مراجعة الحسابات التي تغطي بشكل منهجي أولويات الأمم المتحدة الشاملة في مجالات الإدارة والبرامج والاستراتيجيات؛ و (د) تعزيز عمليات تخطيط العمل السنوية؛ و (هـ) تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي المقبل.

13 - ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، من المتوقع أن تؤدي الأولويات المذكورة أعلاه إلى تعزيز المساءلة والشفافية في استخدام منظمات الأمم المتحدة وكياناتها للموارد، وتحسين تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها من جانب منظمات الأمم المتحدة وكياناتها؛ وتوفير ضمانات بتوخي الجودة العالية في المراجعة الداخلية للحسابات للأمين العام ورؤساء المنظمات والكيانات والدول الأعضاء بشأن كفاية وفعالية نظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

14 - وتحقيقا لهذه الأهداف، تبلغ الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 للبرنامج الفرعي 1، شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ما قدره 9 817 200 دولار، أي 37,3 في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية. وهذه الميزانية أقل قليلا من الاعتمادات المرصودة لعام 2024 وقدرها 9 841 000 دولار، في حين ستظل مستويات الموارد المتصلة بالوظائف كما هي عند 44 وظيفة (انظر الجدول 2).

تنفيذ خطة العمل

15 - فيما يتعلق بخطة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2023، أبلغت اللجنة بأن الشعبة كانت قد اعترمت إجراء 50 مهمة ممولة من الميزانية العادية تشمل 29 عملية مراجعة للأداء، و 19 عملية تحقق من الامتثال، ومهمتين استشاريتين. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، أنجزت 48 مهمة من أصل 68 مهمة⁽²⁾ مقررة ممولة من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية (50 و 18 مهمة على التوالي)، وكانت 19 مهمة قيد التنفيذ، ولم يبدأ تنفيذ مهمة واحدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر الجدول 3).

(2) غُذِلَ العدد بعد أن كان قدورد على أنه 63 مهمة في الفقرة 17 من تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (A/78/95).

16 - وفيما يتعلق بخطة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2024، أبلغت اللجنة بأن الشعبة تعتزم إجراء 41 مهمة ممولة من الميزانية العادية تشمل 31 عملية مراجعة للأداء، و 8 عمليات تحقق من الامتثال، ومهمتين استشاريتين. ووفقاً للمكتب، أنجزت 7 مهام من أصل 64 مهمة مقررّة ممولة من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية (41 و 23 مهمة على التوالي)، وكانت 39 مهمة قيد التنفيذ، ولم يبدأ تنفيذ 18 مهمة حتى 22 نيسان/أبريل 2024 (انظر الجدول 3).

الجدول 3

حالة تنفيذ خطة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

السنة	عدد المهام المقررة	عدد المهام المنجزة	الجاري تنفيذها	عدد المهام التي لم تبدأ بعد أو المرحلة
2023 (في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023)	68	48	19	1
2024 (في 22 نيسان/أبريل 2024)	64	7	39	18

17 - وتثني اللجنة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لما يبذله من جهود لاستكمال خطتي العمل لعامي 2023 و 2024. وفيما يتعلق بخطة عمل عام 2023، تشعر اللجنة بالقلق إزاء العدد الكبير من المهام التي جرى ترحيلها حتى عام 2024، والتي لا تزال جارية. ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء الأثر التراكمي للمهام المرحلة من فترة إلى أخرى. ولذلك، تدعو اللجنة الشعبة إلى كفالة إنجاز المهام المتبقية في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، تكرر اللجنة توصيتها السابقة بأن يواصل المكتب تحليل الآثار المترتبة على تغطية المخاطر ومؤشرات النتائج إذا تعذر إنجاز المهام المقررة على النحو المقرر.

عملية تخطيط العمل على أساس تقييم المخاطر وتحليل القدرات

18 - واصلت اللجنة إجراء مناقشات مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن عملية تخطيط العمل على أساس المخاطر والتحقق من مدى قيام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بأخذ تغطية المخاطر المؤسسية في الحسبان لدى تحديد مستوى الموارد اللازمة لإنجاز برنامج العمل. وتواصلت اللجنة الدعوة إلى اعتبار استخدام تقييمات المخاطر لتحديد أولويات موارد مراجعة الحسابات وتخصيص تلك الموارد ممارسة من أفضل الممارسات، وهذا موقف أيدته اللجنة في تقاريرها السابقة عن ميزانية. وفي هذا الصدد، أبلغ المكتب اللجنة أن الشعبة قامت مؤخراً، في إطار عملية التخطيط القائم على المخاطر لعام 2024، بتأكيد استراتيجية الضمان الخاصة بها من خلال التقييمات وتحليلات المخاطر على مستوى الأمانة العامة والكيانات. ووفقاً للمكتب، لا تزال استراتيجية الضمان تستند إلى أفق مدته خمس سنوات، فهي تغطي المخاطر المتوسطة على مدى خمس سنوات والمخاطر العالية على مدى ثلاث سنوات. ولاحظ المكتب أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تقوم، لدى وضع خطة العمل التي تنفذ الاستراتيجية العامة للضمان، بدراسة المهام المنجزة على مدى السنتين السابقتين وتحدد المهام المزمع الاضطلاع بها على مدى السنوات الثلاث المقبلة لكفالة تغطية المخاطر على النحو المقرر. وكما هو مذكور في الفقرة 6، وفيما يتعلق بخطة عمل عام 2025، اعتزمت الشعبة إنجاز 64 مهمة (41 مهمة ممولة من الميزانية العادية و 23 مهمة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية)، وهو نفس عدد المهام المقررة في عام 2024.

19 - وفي سياق منهجية المكتب لتخطيط العمل، أبلغ المكتب اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، في إطار تحليل الثغرات في القدرات قد نظرت في الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام المدرجة في استراتيجية خطة العمل الحالية (2024)، بالنظر إلى الوظائف المعتمدة ومعدلات الشواغر. ووفقاً لما أفاد به المكتب، يمثل النقص في قدرات الشعبة الموارد اللازمة للتصدي للمخاطر التي لا يمكن تناولها في حدود مستويات الموارد الحالية.

20 - ولاحظ المكتب أنه بعد أخذ الشواغر المدرجة في الميزانية في الحسبان، تبين وجود نقص صافٍ قدره وظيفتان في الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ووفقاً للمكتب، لا يلزم توفير موارد إضافية ضمن ميزانية عام 2025. وبدلاً من ذلك، سيُدار هذا النقص عن طريق ما يلي: (أ) الجهود المبذولة حالياً لملء الوظائف الشاغرة؛ و (ب) إعادة تحديد نطاق المهام، إذا لزم الأمر؛ و (ج) تحديد فرص العمل مع أفرقة المراجعة الأخرى في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لتعميم تغطية مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المهام الأخرى المدرجة في خطة العمل.

21 - وتقر اللجنة بالجهود التي يبذلها المكتب للتصدي لأثر النقص في القدرات في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات. وتحيط اللجنة علماً أيضاً بما ذكره مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أن التقييم الخارجي للجودة الذي أجرته الشعبة قد أُنجز، وأن خطة عمل قد أُعدت لمعالجة الثغرات التي ظهرت ومجالات التحسين التي حُدثت. ودون المساس بنتائج استعراض اللجنة لخطة عمل التقييم الخارجي، تؤيد اللجنة الميزانية البرنامجية المقترحة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات على النحو المبين في الجدول 1 أعلاه.

البرنامج الفرعي 2

التفتيش والتقييم

أولويات شعبة التفتيش والتقييم

22 - أبلغت اللجنة بأن أولويات شعبة التفتيش والتقييم لعام 2025 تشمل المساهمة في تعزيز الجدوى والكفاءة والفعالية والأثر في مجال تنفيذ البرامج والولايات التشريعية للمنظمة، وتحسين عملية اتخاذ القرار والمساءلة والتعلم.

23 - ومن أجل تحقيق هذه الأولويات، تخطط شعبة التفتيش والتقييم للقيام بما يلي: (أ) إجراء تقييمات تركز على النتائج التي تحققها كيانات الأمانة العامة على مستوى البرامج الفرعية في مجالات السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية؛ و (ب) دعم المساءلة عن تحسين البرامج من خلال رصد تنفيذ توصيات التقييم ونتائجها، بما في ذلك عن طريق إجراء استعراضات كل ثلاث سنوات لتقارير التقييم التي يقدمها المكتب؛ و (ج) إدماج استراتيجيات الأمين العام الشاملة في تصميم التقييم وتنفيذه؛ و (د) توفير التوجيه المنهجي في مجال التقييم ودعم ضمان الجودة لكيانات الأمانة العامة وللمنظمة برمتها؛ و (هـ) دعم التقييم على نطاق المنظومة من خلال التعاون مع مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشارت الشعبة إلى أن تلك الخطط توضع من خلال تخطيطها القائم على أساس الوعي بالمخاطر على النحو المفضل أدناه.

24 - ووفقاً للمكتب، من المتوقع أن يسفر العمل المخطط له عما يلي: (أ) زيادة التعلم والمساءلة لدى كيانات الأمانة العامة من أجل تحقيق النتائج المقررة للبرامج والبرامج الفرعية والاستفادة من الدروس

المستخلصة؛ و (ب) تعزيز القدرة على التقييم والأداء؛ و (ج) زيادة استخدام نتائج التقييم لإرشاد تخطيط البرامج وتحقيق النتائج في المنظمة. وعلى النحو المبين في الجدول 2، وبغية تحقيق الأولويات المذكورة أعلاه، تبلغ الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار البرنامج الفرعي 2، شعبة التفتيش والتقييم ما قدره 4 994 800 دولار، أي 19,0 في المائة من مجموع الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع انخفاض هامشي قدره 0,1 في المائة عن اعتمادات عام 2024. وتظل الموارد المتصلة بالوظائف على حالها حيث شملت 24 وظيفة.

تنفيذ خطة العمل

25 - فيما يتعلق بخطة العمل لعام 2023، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة بأن 14 مهمة ممولة من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية إما بُدئت أو من المقرر إنجازها في عام 2023. وقد أنجزت في عام 2023 خمس مهام منها (بما في ذلك ثلاث مهام كانت قد بُدئت في عام 2022) وهي: (أ) التقرير الذي يقدم كل سنتين عن تعزيز التقييم ولوحة متابعة التقييم الخاصة بالأمانة العامة؛ و (ب) تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ؛ و (ج) تقييم واحدة من البعثات السياسية الخاصة في المجموعة الثالثة التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا)؛ و (د) الدعم الذي يقدمه مكتب التنسيق الإنمائي/نظام المنسقين المقيمين من أجل تمكين الأمم المتحدة من إسداء مشورة متسقة في مجال السياسات؛ و (هـ) التقرير التجميعي لتقييمات الأمانة العامة بشأن المسائل الجنسانية. والمهام التسع المتبقية كانت قد بُدئت في عام 2023 ومن المقرر الانتهاء منها في عام 2024 (انظر الجدول 4 والمرفق الأول).

الجدول 4

حالة تنفيذ خطة عمل شعبة التفتيش والتقييم حتى نيسان/أبريل 2024

عدد المهام التي بُدئت في السنة الميزانية الجارية	عدد المهام التي بُدئت في السنة السابقة وأُنجزت أو المتوقع	عدد المهام التي بُدئت في السنة الميزانية الحالية	مجموع عدد المهام والمنجزة أو المتوقع إنجازها إجمالي عدد المهام	المنجزة في سنة الميزانية الحالية	المنجزة في سنة الميزانية المقبلة المقررة
3	2	5	14	9	14
9	1	10	18	8	18
8	1	9	..	(١)

(أ) سيتم الانتهاء من خطة عمل عام 2025 في الربع الأخير من عام 2024.

26 - وفيما يتعلق بخطة عمل عام 2024، أبلغت اللجنة بأنه من المقرر إنجاز 18 مهمة في عام 2024، منها 9 مهام مرحلة من عام 2023، وستبدأ 8 مهام في عام 2024 وتُنجز في عام 2025. ومن بين هذه المهام، أنجز بالفعل 10 مهام هي: (أ) تقييم البعثات السياسية الإقليمية الخاصة في أفريقيا (مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل)؛ و (ب) تقييم شراكات الأمانة العامة مع قطاع الأعمال دعماً لأهداف التنمية المستدامة؛ و (ج) تقييم عمل وطرائق الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ و (د) تقييم البرنامج العادي للتعاون التقني؛ و (هـ) تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ و (و) التقرير التجميعي

لتقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجان الاقتصادية الإقليمية؛ و (ز) مكتب التنسيق الإنمائي/نظام المنسقين المقيمين؛ و (ح) ثلاثة استعراضات من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمي عام 2021 للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وعن التفتيش الذي أجري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولاحظ المكتب كذلك أن شعبة التفتيش والتقييم تعترزم بدء المهام الثماني المتبقية في عام 2024 لإنجازها في عام 2025 (انظر الجدول 4 والمرفق الثاني).

تقييم المخاطر وعملية تخطيط العمل لعام 2025

27 - على نحو ما ورد في التقارير السابقة، فإن التقييم الذي تجريه شعبة التفتيش والتقييم يكون على مستوى البرامج الفرعية. وعدد الكيانات القابلة للتقييم على هذا المستوى يبلغ 162 كيانا، وهو أكبر بكثير منه على مستوى البرامج. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الشعبة ستواصل استخدام نهج قائم على تقييم المخاطر في التخطيط لعملها، وذلك لتيسير اختيار مواضيع التقييم وتحديد أولوياتها. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك أن خطة العمل لعام 2025 ستظلّ تركز على مستوى نتائج البرامج الفرعية وستستند إلى خمسة معايير رئيسية للمخاطر، هي: الموارد، وتقييم الكيانات، والتغطية الرقابية، وتقييم المخاطر الذي يجريه المكتب، والأهمية الاستراتيجية. وقد أتاحت هذه المعايير النوعية للشعبة تحديد 93 برنامجا فرعيا تنطوي على مخاطر أكبر.

تحليل الثغرات في القدرات في شعبة التفتيش والتقييم

28 - أبلغت اللجنة بأن تخطيط العمل الأولي لشعبة التفتيش والتقييم توخى تقييم 162 برنامجا فرعيا. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة كذلك إلى أنه سيتعين على الشعبة، من أجل تحقيق هدفها المتمثل في تقييم كل برنامج فرعي مرة واحدة خلال فترة مدتها ثماني سنوات، أن تضطلع بتقييم 20 برنامجا فرعيا في السنة. وبافتراض اضطلاع كل فريق من مقيمين اثنين بما عدده 1,33 تقييم سنويا، سيستدعي ذلك وجود 30 شخصا. غير أنه وفقا للمكتب، كان لدى الشعبة 17 موظفا متاحا لإجراء التقييمات (بعد تطبيق معدل شواغر قدره 10 في المائة). وبعد استبعاد المدير (مد-2) وواحد من موظفي فئة الخدمات العامة. وهكذا ناهز النقص السنوي الإجمالي في القدرات 15 موظفا.

29 - وقد أبلغ المكتب اللجنة بأنه يعترزم الاضطلاع بالتدابير التخفيفية التالية لتدارك هذا النقص جزئيا: (أ) الاستمرار في وضع البرامج الفرعية المشتركة في مجموعات مواضيعية متشابهة؛ و (ب) التركيز على البرامج الفرعية البالغ عددها 93 برنامجا التي جرى تقييمها باعتبارها إما ذات مخاطر عالية أو ذات مخاطر عالية جدا في دورة مدتها ثماني سنوات؛ و (ج) تعزيز قدرات التقييم لدى الكيانات في الأمانة العامة بواسطة التدريب، والدعم، والتوجيه، والأدوات اللازمة كي تجري الكيانات تقييمات عالية الجودة. ونتيجة لهذه التدابير والاستراتيجيات، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه سيحتاج إلى تقييم 13 برنامجا فرعيا، مما يؤدي إلى وجود ثغرة متوقعة في القدرات تبلغ خمسة موظفين لعام 2025.

النتائج ومخاطر عدم تحقيق النتائج

30 - استفسرت اللجنة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة عن أثر النقص في القدرات على عمل شعبة التفتيش والتقييم وعلى قدرتها على تغطية البرامج الفرعية ذات المخاطر العالية أو ذات المخاطر العالية جدا خلال دورة مدتها ثماني سنوات. وذكر المكتب أنه بدون الموظفين الخمسة، لن تتمكن الشعبة،

في أحسن الأحوال، من إنجاز أكثر من 9 مهام في عام 2025 (انظر المرفق الثالث)، أي أقل بمقدار 4 مهام عن المهام الـ 13 المشار إليها في الفقرة 29.

31 - وتؤيد اللجنة طلب تخصيص الموارد لشعبة التفتيش والتقييم لعام 2024، على نحو ما عُرض، على أساس أن تستمر هذه الشعبة في تنقيح تحليل قدراتها، وأن تنظر في الحاجة إلى موارد إضافية في طلبات الميزانية المقبلة إذا اقتضى الأمر ذلك، لا سيما بعد الانتهاء من تقييم الجودة الخارجي للشعبة.

البرنامج الفرعي 3

التحقيقات

أولويات شعبة التحقيقات

32 - أبلغت اللجنة بأن هدف شعبة التحقيقات هو المساهمة في تعزيز المساءلة والسلوك الأخلاقي داخل المنظمة. وبغية تحقيق هذه الأهداف، تعتمد شعبة التحقيقات القيام بما يلي: (أ) تلقي جميع الشكاوى وتسجيلها؛ و (ب) التحقيق فيما تُبلّغ به عن حدوث انتهاكات؛ و (ج) التمكين من الوقاية من مسببات الشكاوى ومن الاستجابة للشكاوى لها؛ و (د) دعم قدرات وإمكانيات التحقيق لدى الكيانات التي أُجرت تحقيقات تدرج في إطار الفئة الأولى⁽³⁾.

33 - وفي استعراض الميزانية العادية لشعبة التحقيقات، تدرك اللجنة موقف المكتب بأن خطة القوة العاملة/تحليل القدرات، وتحليل الموارد فيما يتعلق بشعبة التحقيقات، هي أمور تستند إلى حافظة التحقيقات بأكملها أكثر من استنادها إلى مصدر التمويل.

34 - وقد زوّدت اللجنة بتحليلات للاتجاهات ذات الصلة بأنشطة شعبة التحقيقات. ووفقاً للمكتب، شكلت هذه التحليلات الأساس لخطة العمل للسنة المالية 2025. وعلى وجه التحديد، نظرت اللجنة في أعداد الحالات التي تسلمها شعبة التحقيقات للتحقيق فيها والإحالات والتحقيقات المفتوحة. وأبلغت اللجنة بأن المكتب توقع رقماً قياسياً للحالات الواردة والحالات التي ستستدعي التحقيق فيها بالنسبة لعام 2025. وكان من المتوقع أن تكون الشعبة قد تلقت 1 776 مسألة بحلول نهاية عام 2024، وهو عدد مماثل لعدد المسائل الواردة في عام 2023 والبالغ 1 765 مسألة. ووفقاً للمكتب، من المتوقع أن يعيد المكتب إحالة 681 حالة إلى الإدارة وأن يفتح 535 قضية للتحقيق فيها. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة القضايا المتركمة. وفيما يتعلق بعام 2025، أبلغت اللجنة بأن المكتب يتوقع أن يبلغ عدد قضايا التحقيق 488 حالة (110 منها تتعلق بالميزانية العادية)، مقارنة بما عدده 329 قضية كانت متوقعة لعام 2024.

35 - وعلى نحو ما ورد في الجدول 2، تبلغ الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار البرنامج الفرعي 3، التحقيقات، ما قدره 8 243 000 دولار، وهو ما يمثل 31,3 في المائة من مجموع الميزانية المقترحة للمكتب، ويمثل زيادة بنسبة 22,2 في المائة مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2024. وتظنّ الموارد المتصلة بالوظائف على حالها حيث شملت 33 وظيفة. وأبلغت اللجنة بأنه تلبية لاحتياجات المكتب على النحو المشار إليه في التوصيات السابقة للجنة، ولا سيما ضرورة تعزيز قدرات التحقيق وتحسين الوقت اللازم لإنجاز العدد المتزايد من التحقيقات في طائفة من حالات سوء السلوك، قدم المكتب اقتراحاً بإنشاء

(3) وفقاً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، تشمل الفئة الأولى الحالات المعقدة والشديدة الخطورة والقضايا الجنائية الخطيرة (انظر A/58/708، الفقرة 26).

قدرة إضافية في شكل 10 وظائف إضافية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، ومن هنا جاءت الزيادة بنسبة 22,2 في المائة في الاحتياجات من الموارد المالية لعام 2025.

36 - وكذلك أبلغت اللجنة بأن شعبة التحقيقات تواصل معالجة المسائل التي حددتها اللجنة في تقاريرها السابقة، ولا سيما مسألة استخدام الموظفين إلى الشعبة واستبقائهم فيها. وأبلغت اللجنة بأنه في 31 آذار/مارس 2024، بلغ معدل الشواغر لوظائف الميزانية العادية 22 في المائة، بعد أن كانت النسبة المبلغ عنها في الوقت نفسه من العام الماضي 25 في المائة. وبعد المتابعة، أبلغت اللجنة بجهود الاستقدام التي يبذلها المكتب، والتي يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض كبير في مستويات الشواغر.

37 - وتسلم اللجنة بالجهود التي بذلها المكتب في معالجة الشواغر. بيد أن اللجنة لا تزال تشعر بالقلق لأن معدل الوظائف الشاغرة لا يزال مرتفعاً. ولم يجر التوصل إلى حل دائم للتصدي لهذه المسألة. وتكرر اللجنة توصيتها السابقة بأن يستكشف المكتب أساليب بديلة تهدف إلى تحسين القدرة على التوظيف والاستبقاء لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته. وتذكر اللجنة أن هذا وحده لن يعالج أعباء العمل المتزايدة والمتأخرات المتراكمة داخل شعبة التحقيقات على النحو المبين في الفرع التالي.

تحليل الثغرات في القدرات في شعبة التحقيقات

38 - أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأن زيادة عدد التحقيقات المفتوحة قد فاقت بكثير نمو الموارد. ووفقاً للمكتب، تعالج شعبة التحقيقات الآن ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك المزعوم مما كانت تعالجه قبل بضع سنوات، وتفتح أعداداً قياسية من الحالات للتحقيق فيها، وتصدر أعداداً قياسية من تقارير التحقيق. وعند تحديد مقدار النقص في قدرات شعبة التحقيقات لعام 2025، أبلغ المكتب اللجنة بافتراضي التخطيط للمستخدمين، وهما: (أ) معدل شواغر قدره 10 في المائة؛ و (ب) تولي كل محقق ما متوسطه خمسة تحقيقات مفتوحة وإنجاز ستة تحقيقات في السنة.

39 - وأبلغت اللجنة بأنه نظراً لارتفاع عدد الشكاوى وللهدف المتمثل في أن يتولّى كل محقق ما يصل إلى خمسة تحقيقات مفتوحة مع إنجاز ستة تحقيقات في السنة، فإن شعبة التحقيقات ستواجه نقصاً في القدرات يتجاوز 50 في المائة من عدد الحالات التي تتوقعها الشعبة. وأبلغت اللجنة بأنه، بمراعاة معدلات الشواغر أو بعدم مراعاتها، سيكون هناك نقص كبير في القدرات في شعبة التحقيقات. ووفقاً للمكتب، فإنه بافتراض وجود معدل شواغر قدره 10 في المائة، فإن هذا النقص سيبلغ 45 وظيفة، ومن المتوقع أن يكون في المجالات التالية: (أ) عدد المحققين العاملين، حيث توجد حاجة إلى زيادة عدد المحققين العاملين فيما يتعلق بالحالات للاستجابة للزيادة في عدد الحالات الواردة ومعالجة الحالات المتراكمة؛ و (ب) عدد الحالات الواردة، حيث توجد حاجة إلى إنشاء وظيفة مكرسة لاستلام تلك الحالات من أجل الإسراع بتقييم الشكاوى الواردة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإسنادها؛ و (ج) ضمان الجودة، حيث توجد حاجة إلى تعزيز الفريق الحالي المكرس لتوفير ضمان الجودة واستعراض المعايير المهنية لتقارير التحقيق لتحسين أوقات الإنجاز ومعالجة الحالات المتراكمة؛ و (د) الاستدلال الجنائي العلمي، حيث توجد حاجة إلى تعزيز القدرات في هذا المجال، ولا سيما في مجال التكنولوجيا الرقمية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لإزالة الاختناقات وتحسين أوقات إنجاز الحالات.

40 - واستفسرت اللجنة من المكتب عن أثر النقص في القدرات على عمل الشعبة. ورد المكتب بأنه بدون موارد إضافية، فإن اضطلاع المكتب بولايته في الوقت المناسب وبطريقة مهنية سيتأثر سلباً. وإذا لم يعالج النقص المتنامي بين الموارد الحالية وزيادة عبء العمل بجدية عبر إنشاء وظائف إضافية لمحققين، فسيتعين إعطاء الأولوية للحالات والتحقيقات الواردة، وستدرج المسائل الأقل أهمية على قائمة الانتظار التي يتعين التعامل معها حالما تصبح الموارد متاحة. ومن شأن هذا النهج أن يعرض المساءلة للخطر، بسبب عدم الحصول على الأدلة وحفظها في الوقت المناسب وبسبب فقدان الاتصال بالشهود. وقد يضر ذلك بمصداقية وظيفة الرقابة ككل ويثبط الإبلاغ، إذا ما نُظر إلى النظام على أنه غير فعال. وأشار المكتب أيضاً إلى أن زيادة عدد وظائف المحققين ستتيح إسناد الحالات الواردة إلى عدد أكبر من المحققين، مما يكفل تناول التحقيقات في الوقت المناسب.

41 - وأبلغت اللجنة بأنه من أجل معالجة الثغرات في القدرات جزئياً، يقترح توفير قدرة إضافية في شكل 10 وظائف إضافية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بغية تعزيز قدرات التحقيق وتحسين الوقت اللازم لإنجاز العدد المتنامي من التحقيقات. وتبع ذلك توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وتقييم الجودة الخارجي وكلاهما يرمي إلى تعزيز الموارد المتصلة بالوظائف.

42 - وأبلغت اللجنة كذلك بأن الوظائف العشر الإضافية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة ستوزع على النحو التالي: وظيفتان مكرستان للتحقيقات المتعلقة بالحماية من الانتقام؛ ووظيفتان لدعم قدرات التحقيق في نيروبي؛ وست وظائف لدعم استلام الحالات والإحالات وضمان الجودة.

43 - وترى اللجنة أن معالجة النقص في القدرات وحده قد لا تكون كافية. وتوصي اللجنة بأن يواصل المكتب تحليل نتائج التقييم الخارجي للجودة لتحديد الفرص الكفيلة بزيادة الكفاءة. وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة بأن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراضاً للبيانات والأنشطة التي تدخل في نطاق اختصاصه لتحديد الأسباب الجذرية المحتملة للزيادة المستمرة في عدد الحالات الواردة والحالات المعروضة عليه.

44 - وعلى الرغم من ارتفاع معدل الشواغر، ترى اللجنة أن مستوى الموارد الحالي لا يكفي لتغطية المخاطر التي تتعرض لها الشعبة، مثل طول المدة اللازمة لإنجاز التحقيقات والعبء الكبير للحالات التي تعاد إحالتها إلى الإدارة. بيد أن اللجنة تلاحظ أن وظائف المساعدة المؤقتة العامة العشر الإضافية تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، ومن ثم فإنها تؤيد مستويات الموارد المطلوبة.

جيم - الدعم البرنامجي

45 - من المتوقع أن تزيد الميزانية المقترحة لعام 2025 في إطار الدعم البرنامجي والبالغة 500 538 1 دولار، أي 5,8 في المائة من مجموع الميزانية العادية، زيادة طفيفة، من دون تغيير في الموارد المتصلة بالوظائف. وتؤيد اللجنة الميزانية المقترحة للدعم البرنامجي على النحو المبين في الجدول 2.

ثالثا - خاتمة

46 - يتشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتقديم هذا التقرير، الذي يتضمن تعليقات اللجنة وتوصياتها، لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

(توقيع) عمران فانكر

رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) أنطون ف. كوسيانينكو

نائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) دوروثي أ. برادلي

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) سوريث شارما

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) جانيت فرانزيل

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

المرفق الثاني

تنفيذ خطة عمل شعبة التفتيش والتقييم لعام 2024 (حالة تنفيذ المهام)

من المقرر أن تبدأ في عام 2024، وأن تُنجز في عام 2025		بدأت في عام 2024، وأُنجزت في عام 2024		بدأت في عام 2023، وأُنجزت في عام 2024	
العدد	المهمة	العدد	المهمة	العدد	المهمة
1	تقييم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	1	مكتب التنسيق الإنمائي/نظام المنسقين المقيمين: نظام المنسقين المقيمين في البيانات المعقدة	1	تقييم البعثات السياسية الإقليمية الخاصة في أفريقيا (مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل)
1	تقييم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان			1	تقييم شراكات الأمانة العامة مع قطاع الأعمال دعماً لأهداف التنمية المستدامة
1	تقييم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان			1	تقييم عمل وطرائق الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
1	تقييم مكتب مكافحة الإرهاب			1	تقييم البرنامج العادي للتعاون التقني
1	تقييم المبعوثين الخاصين			1	تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
1	تقرير فترة السنتين عن تعزيز التقييم			1	التقرير التجميعي لتقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجان الاقتصادية الإقليمية
2	الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2022			3	استعراضات من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمي عام 2021 للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وعن التفتيش الذي أجري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
8		1		9	المجموع

المرفق الثالث

خطة عمل شعبة التفتيش والتقييم لعام 2025 (حالة تنفيذ المهام)

من المقرر أن تبدأ في عام 2025، وأن تُنجز في عام 2026		من المقرر أن تبدأ في عام 2025، وأن تُنجز في عام 2025 (الحالة في حزيران/يونيه 2024)		من المقرر أن تبدأ في عام 2024، وأن تُنجز في عام 2025	
العدد	المهمة	العدد	المهمة	العدد	المهمة
		1	مكتب التنسيق الإئمائي/نظام المنسقين المقيمين	1	تقييم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
				1	تقييم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
				1	تقييم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
				1	تقييم مكتب مكافحة الإرهاب
				1	تقييم المبعوثين الخاصين
				1	تقرير فترة السنتين عن تعزيز التقييم
				2	الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2022
		1		8	المجموع